ماذا تبقّى
من «أساطير» رولان بارث؟

إريتريا
التحليق بأجنحة مكسورة

أسعد الله مساءكم ..
هنا تليفزيون لبنان !

www.aldohamagazine.com

الدوحة

ملتقى الإبداع العربي والثقافة الإنسانية

العدد 96 - أكتوبر 2015

مجّاناً مع العدد كتاب:
ياسمينة وقصص أخرى
تأليف: إيزابيل إيبرهاردت

قضية
عرب ومهاجرون

ما وراء إنترنت الأشياء

استطلاعات
السينما الإيطالية
درجة الواقعية الممكنة

هشاشة المنظومة القانونية

إدريس لكريني*

أتاح تطوّر تقنيات الاتصال الحديثة إمكانيات منهلة أمام الأشخاص والمؤسسات على مستوى التواصل والتأثير؛ ومما زاد من الثقة في الخدمات والمعاملات التي تقدّمها هذه التقنيات؛ توجُّه العديد من المستشهرين نحو الفضاء الإلكتروني؛ كما أن غالبية المتعاملين والمقبلين على هذا الأخير؛ هم من فئة الشباب؛ مما يوحي بآفاق واعدة تفتحها هذا التقنيات في المستقبل.

يُشير العديد من التقارير والدراسات في هذا المجال إلى أن المعاملات عبر هذه التقنيات ترسّخ أسلوباً جديداً في التعامل ينبني على الحوكمة التي تسمح بتحقيق أفضل النتائج والخدمات عبر توظيف حَدٍّ أدنى من الإمكانيات المتاحة؛ كما أنه يكرس الشفافية والمرونة وتجاوز التعقيدات التي تتحكّم فيها التدابير والمساطر الإدارية ومزاجية الإنسان أحياناً.

وبفعل التوسُّع الرهيب على مستوى انتشار شبكة الإنترنت والإقبال على توظيف الحواسيب من قبل المؤسّسات والأفراد؛ وتناسل البرامج الإلكترونية المختلفة.. أسهم تطوُّر الخدمات التي تتيحها الشبكة في تغيير الكثير من العادات والسلوكيات والمعاملات؛ وتكسير العديد من الحدود؛ كما طرح معها أيضاً العديد من الإشكالات الأمنية والقانونية..

فرص ومحاذير

وفّرت شبكة الإنترنت فضاء منهلاً للنقاش الحرّ؛ وإطاراً دينامياً لتلبية مختلف الحاجات والخدمات والمعاملات العابرة للحدود؛ مما جعلها تسهم بشكل كبير في بناء الرأي العام المحلي والدولي؛ وتعزّز أواصر العلاقات بين الشعوب والدول في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والسياسية والاجتماعية والحضارية..

دفع هذا التطوّر الكثير من الدول إلى السعي لسن ومراجعة التشريعات والضوابط المؤطرة لهذه المعاملات؛ وهكذا برز العديد من المفاهيم والمصطلحات الجديدة من قبيل الحكومة الإلكترونية؛ والعقود الإلكترونية؛ كما ظهر مفهوم الأمن المعلوماتي الذي يُحيل إلى ضمان الثقة في هذه التقنيات وما تقدّمه من خدمات مختلفة وتأمين المعطيات؛ ومنع توظيفها بصور منحرفة ضمن ما يُعرف بالجرائم الإلكترونية..

أسهم تطوّر شبكة الإنترنت ببرامجها المختلفة؛ في تراجع مفهوم السيادة المطلقة؛ وبروز أنماط جديدة من التعامل عبر الفضاء الافتراضي؛ كما فتح نافذة جديدة أمام فئات عديدة داخل المجتمع للتعبير عن آلامها وآمالها والسعي لتغيير واقعها.

أتاح النشر الإلكتروني فرصاً مهمة للتواصل وتبادل الأفكار والتعبير عن الآراء والتحسيس بمختلف القضايا الاجتماعية والسياسية.. في فضاء رحب يتجاوز بإمكانياته منظومتي الزمان والمكان؛ وتحوّل بذلك- وفي ظرف وجيز- من قناة للتواصل وإبراز المواهب؛ إلى آلية للتأثير والضغط، حيث برزت أهميته على مستوى الجرأة السرعة والمرونة في النشر وفي التعاطي مع القضايا المطروحة؛ إضافة إلى التفاعل بين الأشخاص بصدد مختلف المواضيع؛ إلى الحدّ الذي وضع معه الإعلام الرسمي في حرج؛ دفعه نحو تطوير آليات اشتغاله وانفتاحه على مختلف قضايا المجتمع الملحّة..

لم يخلُ تطوّر النشر الإلكتروني من إشكالات؛ نتيجة للانحرافات المزايدة التي يعرفها؛ سواء على مستوى خرق قواعد الملكية الفكرية والأمانة العلمية عبر نشر معلومات ومعطيات خاطئة أو منقولة أو مشوّهة..؛ أم على مستوى الإساءة لأخلاقيات مهنة الصحافة؛ عبر المسّ بحرّيات الأفراد

> برز العديد من المفاهيم والمصطلحات الجديدة من قبيل الحكومة الإلكترونية؛ والعقود الإلكترونية؛ كما ظهر مفهوم الأمن المعلوماتي الذي يُحيل إلى ضمان الثقة

وحقوقهم؛ وممارسة السبّ والقذف والتحريض على العنف.. وبخاصة إذا ما استحضرنا افتقار عدد من أصحاب المواقع وحسابات شبكات التواصل الاجتماعي لثقافة قانونية «حقوقية»؛ ولمقوّمات العمل الصحافي الاحترافي؛ والجهل بالتشريعات المؤطرة له..

وأمام هذه الانحرافات التي أصبحت تميز مخرجات العديد من المواقع الإلكترونية بشكل عام وشبكات التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص؛ أصبح من اللازم وضع ضوابط قانونية وقواعد سلوك؛ توازن بين المحافظة على هامش الحرّية الذي تتيحه شبكة الإنترنت من جهة؛ ومنع توظيف الهامش المتاح في هذه الأخيرة على مستوى نشر الكراهية والحقد والعنف والتطرّف ومسّ الحقوق والحرّيات..

«إنترنت الأشياء» وإشكالات الأمن المعلوماتي

يُحيل «إنترنت الأشياء» إلى تلك التقنية التي ظهرت في أواخر التسعينيات من القرن الماضي؛ وهي عبارة عن جيل جديد من التكنولوجيا القادرة على التعامل والتحكّم في كمّ هائل من المعطيات والبيانات والمعلومات عبر برامج تكنولوجية جد متطوّرة مرتبطة بعدد كبير من النشاطات والمجالات العلمية والتقنية والتجارية والاقتصادية أو المتعلّقة بمجال الأعمال.. ضمن منظومة تقنية تتوارى خلفها منظومة الزمان والمكان بمفهومها التقليدي.

يتعلّق الأمر بتقنيات وبرامج رقمية ذكية على قدر كبير من التطور والترابط؛ تسمح بإرسال واستقبال المعلومات بينها بصورة تلقائية.

يُشير العديد من الدراسات والأبحاث؛ واعتماداً على الكثير من المؤشرات؛ إلى أن لهذه التقنية مستقبلاً واعداً سيسمح لها بالتأثير في السلوكيات؛ وفي مختلف مناحي الحياة الإنسانية؛ بل ذهب البعض إلى أن اعتماد هذه التقنية من قبل الشركات سيجعلها في الريادة وفي مستوى التنافسية التي تطرحها تحوّلات العولمة.

وفي السياق نفسه؛ تذهب بعض التقارير إلى أن هذه التقنية توفّر آفاقاً واسعة لتطوير مجال الخدمات والمعاملات في القطاعين العام والخاص؛ وتتوقّع بأنها ستكتسح مجال الإنترنت على امتداد مناطق مختلفة من العالم مع بداية العقد الثالث من هذا القرن.

وتقديراً لأهمية هذه التقنية ولمساهمتها المنتظرة في الابتكار ودعم التنمية؛ فقد تَمّ تداولها داخل رحاب البرلمان الأوروبي الذي أقرّ بأهميتها وانعكاساتها على شتى مناحي الحياة؛ فيما أعطتها الصين أولوية فائقة وأدمجتها في خطتها الخماسية ما بين 2011 و2015؛ وتَمّ إقرارها في العديد من الجامعات

وضمن استراتيجيات تطوير «المدن الذكية».

وفي بداية عام 2015 أعلنت شركة IBM أنها ستخصّص حوالي ثلاثة مليارات دولار على امتداد أربع سنوات في «إنترنت الأشياء»؛ فيما تسعى شركة «غوغل» لتطوير برامج وتطبيقات في هذا الصدد.

ورغم هذه الجهود؛ ما زال استخدام التقنية منعدماً أو محدوداً لدى العديد من الشركات؛ التي لم تستوعب الأهمية الاستراتيجية لهذا الخيار بعد؛ أو نتيجة الخشية من اختراق المعطيات أو عدم القدرة على التحكّم فيها..

يُشير الكثير من الدراسات والتقارير الحديثة؛ إلى أن تطوّر «إنترنت الأشياء» تواجهه صعوبات وإكراهات عِدّة؛ تتعلّق بهشاشة النظم التقنية المتوافرة وطبيعة الثقافة السائدة داخل العديد من المؤسسات والمجتمعات؛ في علاقة ذلك بأزمة الثقة بصدد الخدمات والمعاملات الإلكترونية بشكل عام؛ على مستوى التخوّف من التعرض للاختراق والقرصنة؛ حيث تطرح هذه التقنية مخاوف كبيرة في أوساط العديد من المؤسسات البنكية؛ بالنظر إلى حساسية المعلومات ومشاكل الخصوصية التي يمكن أن تترتب عنها مشاكل وخسائر كبيرة.

إن التطوّر المذهل الذي طال المعاملات الإلكترونية بشكل عام، لم يواكبه التشريع القانوني اللازم لتنظيمه، مما ولّد نقصاً أو فراغاً تشريعيين في هذا الشأن؛ وأسهم في تنامي مختلف الجرائم الإلكترونية وسهّل سبل ارتكابها.

ففي عام 2013 انفجرت قضية التجسس الأميركي على مختلف البرامج والمعطيات الإلكترونية على امتداد مناطق مختلفة من العالم؛ ضمن ما عُرِفَ بتسريبات «إدوارد سنودن»، والتي خلقت حالة من عدم الثقة والشك في خدمات الشبكة؛ بل وأدى الأمر إلى تأزيم العلاقات الأميركية والألمانية.. وفي عام 2015 تَمّ الإعلان عن اكتشاف فيروس إلكتروني (دوكو) الخاص بالتجسُّس على البرنامج النووي الإيراني والمفاوضات المرتبطة به..

تنطوي الجرائم الإلكترونية على تعقيدات كبيرة؛ سواء من حيث ارتكابها وضبطها وإثباتها وتأطيرها قانونيا، وهو ما يخلق حالة من الانفلات في هذا الصدد؛ حيث تتم القرصنة وتدمير المعطيات بدافع الابتزاز والربح المالي؛ أو بهدف تحقيق أهداف سياسية؛ أو التحسيس بقضايا اجتماعية أو سياسية أو تصفية حسابات أو بدافع المنافسة غير الشريفة..

ففي مقابل التطوّر المذهل والهائل الذي تشهده شبكة الإنترنت؛ عادة ما تتميز التشريعات القانونية بالاستقرار والتغيُّر البطيء؛ الأمر الذي يفرز فجوة كبيرة في هذا الشأن؛ ويُثير تخوّفات كبيرة في أوساط المتعاملين من أن تتضرر المعاملات وتمسّ الخصوصيات والمصالح المختلفة بفعل اختراق وتعطيل المواقع وتدمير مضامينها أو تحريف وقرصنة خدماتها في غياب أية قواعد قانونية رادعة على قدر من الفعالية والمواكبة.

وأمام تزايد المخاطر في هذا الشأن؛ وحرصاً منها على تأمين سرّيّة معطياتها ومعلوماتها؛ توجه العديد من الدول إلى اعتماد تقنيات ونظم اتصالات متطوّرة ومحصنة؛ علاوة على سن تشريعات تضمن حداً من الحماية للمعاملات الإلكترونية المختلفة..

إن التطوّر المتسارع في حقل الاتصال والمعلومات ومختلف الوسائط الإلكترونية، يفرض إقرار قوانين على قدر كبير من المواكبة والتنبؤ؛ بصورة تضمن تأمين المعطيات وسلامة المعاملات عبر الشبكة؛ وتسمح بسد الفراغ الحاصل في هذا الشأن، وتجريم مختلف الأفعال التي تمسّ مصالح المتعاملين، بما يعطي المصداقية لهذا المجال في أوساط مستعمليه..

ورغم أهمية المقاربة القانونية؛ إلّا أنها تظلّ مع ذلك غير كافية لوقف العديد من الانحرافات التي تطال أداء هذه الشبكات إذ يتطلّب الأمر بلورة استراتيجية استباقية لمواجهة المخاطر والتحدّيات التي يفرضها تطوّر الشبكة؛ وتطوير الكفاءات البشرية في هذا الصدد؛ علاوة على بلورة تعاون وتنسيق دوليين في مجال الأمن المعلوماتي..

تطوّر «إنترنت الأشياء» تواجهه صعوبات وإكراهات عِدّة؛ تتعلّق بهشاشة النظم التقنية المتوافرة وطبيعة الثقافة السائدة داخل العديد من المؤسسات والمجتمعات

*أكاديمي بجامعة القاضي عياض في مراكش